

البعد العربي للأونروا عماد توفيق عفانة

ع على عاتق الأونروا هذه الوكالة الدولية الأممية الإنسانية وهي تحتفل بالعام الـ 70 على انشائها، العمل على التنسيق لتواصل مع البعثات العربية الدبلوماسية في القارة الأوروبية، لتأمين ضغط متواصل في مختلف المحافل الدولية، من أجل إيجاد حل للأزمة المالية المزمنة التي تعاني منها الوكالة، والعمل على الحفاظ عليها واستمرار عملها الى حين تحقيق عودة إلى فلسطين. كان هذا جزء من التوصيات التي طالب بها الباحث الفلسطيني، ماهر حجازي خلال ورقة عمل قدمها مؤتمر فلسطينيو أوروبا والأونروا الماضي والحاضر والمستقبل، المنعقد في برلين، والتي حملت عنوان "البعد العربي لأونروا". كما أكد أيضاً على وجوب تواصل الحراك الشعبي الميداني في أوروبا بهدف رفع وتيرة الموقف الأوروبي الرسمي لشعبي الداعم لـ "أونروا" واستثمار موقف الاتحاد الأوروبي الإيجابي تجاه الوكالة، موضحاً أهمية الضغط على هيئة الأمم المتحدة، من خلال القنوات الدبلوماسية ومن خلال المؤسسات العاملة لفلسطين في أوروبا، والتي تشارك في لقاءات الأمم المتحدة، كي تتحمل المؤسسة الدولية الأكبر في العالم المسؤولية القانونية والسياسية والأخلاقية في سد العجز المالي "أونروا" وإعادة كافة الخدمات للاجئين الفلسطينيين، حتى انتهاء لجوئهم بالعودة. كما طالب الباحث الأونروا بتحمل مسؤولياتها تجاه فلسطينيي سورية الموجودين في الشمال السوري والأراضي التركية، وتقديم كافة أشكال الدعم لهم لتنسيق مع الحكومة التركية. علماً أن تقليص الأعمال والخدمات والمساعدات التي تقدمها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا" للاجئين الفلسطينيين في سوريا من شأنه أن يقود إلى مجاعة. كما أن المساس بوجود "أونروا" قد يرض السلم الأهلي في الشرق الأوسط للخطر، موضحاً أن مساعدات "أونروا" إذا ما قطعت عن خمسة ملايين ونصف مليون جني فإنه سيولد انفجار. انفجار ناتج عن تقصير "أونروا" في تقديم الحماية الجسدية والقانونية للاجئين الفلسطينيين في سوريا ولبنان. ففي سوريا وحدها سقط نحو أربعة آلاف فلسطيني ضحايا خلال الحرب فيها، ودمرت فيها ثلاثة مخيمات فلسطينيين بنسبة 90% هم مخيم اليرموك بدمشق ومخيم درعا ومخيم حنترات بحلب. وفي لبنان دمرت ثلاثة مخيمات لم يعاد بناؤها رغم أن مدة عقد استئجار "أونروا" لأراضي مخيمات النبطية وتل الزعتر وجسر الباشا مع المالكين الحقيقيين تنته بعد. وما زال نحو 280 ألف فلسطيني في سوريا يعتمدون على مساعدات "أونروا" الضئيلة. ووجدت وكالة "أونروا" سها عام 2011 أمام 400 ألف لاجئ فلسطيني نازحين من بيوتهم بسبب القصف والحرب، ففي مخيم اليرموك وحده كان هنالك ألف لاجئ مسجلين لدى الوكالة، وهؤلاء النازحين يبحثون عن مأوى ومساعدات غذائية وبدل إيجارات منازل لأنهم جاؤا إلى استئجار منازل في مناطق مستقرة أمنياً. لذا فإن "أونروا" أطلقت نداء طوارئ لإغاثة الشعب الفلسطيني في سوريا، قدمت المأوى لحوالي 12 ألف لاجئ فلسطيني في 9 ملاجئ، انخفض عددهم اليوم إلى 2600، وكذلك قدمت مساعدات غذائية حوالي 95 بالمائة من الفلسطينيين في سوريا حينها". وتقدم الأونروا مساعدة نقدية لـ 280 ألف فلسطيني في سوريا كل ثلاثة شهر، تشكل على ضآلتها مصدر دخل رئيسي لمعظم العائلات في ظل ارتفاع معدلات الفقر في صفوف اللاجئين الفلسطينيين سورياً، وتراجع فرص العمل أمامهم جراء الحرب. رغم كل هذه الجهود، إلا أن آلاف اللاجئين الفلسطينيين المهجرين سورياً إلى الشمال السوري ويبلغ عددهم نحو 282 عائلة لا يتلقون أي مساعدة من قبل الوكالة الدولية، رغم أوضاعهم الاقتصادية والمعيشية القاسية جداً. ومن هنا تبرز أهمية البعد العربي للأونروا، ووجوب التنسيق بين الأونروا كوكالة أممية، وبين البعثات الدبلوماسية العربية في القارة الأوروبية، لضمان تكامل وتضافر الجهود من أجل ضمان استمرار تواصل دعم الأوروبي للأونروا، لصالح حل أزمتها المالية المزمنة، للحيلولة دون تولد مآسي جديدة في صفوف اللاجئين في مختلف أماكن لجوئهم.